انتهاك حقوق السكان الاصليين في كندا

(نظرة خاصة للنساء و الأسر)

تحاول كندا الاضطلاع بدور المتصدي للترويج لحقوق الانسان والدفاع عن حقوق المرأة في المحافل الدولية، مستغلة الاجواء العالمية. بيد ان السؤال الذي يطرح هنا، هو هل ان سلوك وتصرفات هذه الدولة فيما يتعلق بمراعاة حقوق المرأة يتطابق مع المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الانسان؟ هل مناصرة كندا لحقوق الانسان وحماية حقوق المرأة، سياسة مبدئية، أم أنها مجرد واجهة بغطاء انساني، تتطلع الى تحقيق دوافع سياسية؟

ربما يستحوذ اهتمام كندا بسن قوانين وتنفيذ سياسات تدعو الى احترام القيم و المبادىء الانسانية على اعجاب البعض، غير ان التأمل بعمق في حقيقة ما يجري يدل على ان الامر يتعدى الجانب الثقافي. ذلك ان التاريخ الحضاري بالنسبة الى كندا، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستيلاء على اراضي السكان المحليين ومصادرة حقوقهم. إذ ان السكان الاصليين، و رغم واجهة حقوق الانسان التي يروج لها في كندا، عاشوا ظلماً قاسياً طوال سنوات متمادية. ذلك ان سكان كندا الاصليين، الذين يمثلون الورثة الحقيقيين للاراضي الكندية المترامية الاطراف، لا يتمتعون حتى بالحد الادنى من حقوقهم الاساسية، ولهذا يواجهون تحديات متعددة أملاً في الحياة الحرة الكريمة.

و في هذا الصدد اعتبر مراقب حقوق الانسان ـ في تقرير صدر عام ٢٠٢٢ ـ ان احد ابرز انتهاكات حقوق الانسان في كندا يتجلى في التفرقة العنصرية، و محاول استغلال السكان المحليين على نطاق واسع.

كذلك حذرت منظمة العفو الدولية في العام نفسه، استناداً الى تقرير رابطة النساء الكنديات المحليات، حذرت من مخاطر اختفاء و قتل النساء و الفتيات من السكان الاصليين.

ومن الواضح ان العنف المستخدم ضد النساء و الفتيات من السكان الاصليين في كندا، يشكل نموذجاً بارزاً على انتهاك حقوق الاسر المحلية الكندية. حيث تواجه هذه الأسر مستويات مرتفعة من العنف و التصرفات غير المناسبة نتيجة الانشطة الحكومية و الفعاليات المتأصلة في الايديولوجيات الاستعمارية. و وفقاً لأحد التحقيقات الوطنية، ان ١٢٠٠ أمراة محلية قتلت، أو فقدت، في كندا منذ عام ١٩٨٠ و حتى يومنا هذا. علماً ان بعض الناشطين يرى ان تعداد الضحايا يتجاوز ذلك. و استناداً لما افاده احصاء عام ٢٠٢١ ، ان الفارق بين قتل النساء المحليات مقارنة بالنساء غير المحليات، فارق ملفت و مثير للاهتمام.

ومن الواضح ان العنف المستخدم ضد النساء والفتيات من السكان الاصليين في كندا، يشكل نموذجاً بارزاً على انتهاك حقوق الاسر المحلية الكندية. حيث تواجه هذه الأسر مستويات مرتفعة من العنف والتصرفات غير المناسبة نتيجة الانشطة الحكومية والفعاليات المتأصلة في الايديولوجيات الاستعمارية.

(لاحظ الرسم البياني).

كما ان سن قوانين للتمييز بين السكان المحليين، تنعكس على حياة الأسرة وحقوق النساء المحليات ايضاً. و في هذا الصدد طالبت لجنة مكافحة التمييز العنصري و التفرقة ضد النساء التابعة للامم المتحدة، طالبت الحكومة الكندية بالغاء القانون الذي يرسخ التفرقة و يستهدف السكان المحليين، و يترك تأثيره على الاجيال القادمة من النساء للسكان الاصليين .(٥) علماً ان التمييز ازاء حقوق حمل المرأة المحلية، يشكل معضلة شاملة تعاني منها الاسر المحلية في مختلف انحاء كندا. فمن ناحية ان الاسر المحلية لا تتمتع بحقوق متساوي ازاء تأمين حقوق الحمل. ومن ناحية ثانية ان النساء و الفتيات المحليات معرضات الى العقم الاجباري.

و لعل احد ابرز الانتهاكات التي طالت الاسر المحلية، و التي باتت سياسة دائمة للحكومة الكندية، تلك التي تمثلت في الفصل الاجباري للاطفال عن أسرهم. و طبقاً لما تفيده الشواهد و المستندات، ان الحقبة الممتدة ما بين عام ١٨٨٣ الى عام ١٩٩٦، شهدت فصل حوالي ١٥٠ ألف طفل محلي عن أسرهم بالاساليب القسرية. وكانوا عرضة للتحرش الجنسي والايذاء الجسدي في المدارس الداخلية. وان اكثر من ثلاثة آلاف و ٢٠٠ طفل من هؤلاء الاطفال قتلوا في النهاية بسبب التحرش والايذاء. ولعل الكشف المستمر للمقابر الجماعية التي تضم بقايا اجساد ٢١٥ طفلاً محلياً في (ساسكاجوان)، ليس سوى نموذج صارخ عن انتهاك حقوق السكان المحليين، وارتكاب جريمة التطهير العرقي الذي يمارس ضد السكان الاصليين.

ولابد من التذكير هنا، انه وعلى الرغم من ان السكان المحليين يتمتعون ـ قانونياً ـ في اطار الوثائق الدولية لحقوق الانسان، بكافة الحقوق والحريات اسوة بغيرهم من بني الانسان. وان هناك وثيقتان ضمن ميثاق الامم المتحدة تتحدث عن حقوق السكان المحليين. وان المادة ٢٥ من الاتفاقية رقم ١٦٩ لمنظمة العمل الدولية، تناولت بشكل محدد دعم وحماية حقوق السكان المحليين. رغم كل ذلك، وعلى الرغم من الحكومة الكندية وافقت على معظم هذه المواثيق والاتفاقيات، وتحاول على الدوام التظاهر باحترامها و الالتزام بها، و تصوير نفسها بأنها الباني و المروج لحقوق الانسان في العالم، إلا انها لا تألو جهداً في التلكؤ بعدم تنفيذ تعهداتها الدولية بالنسبة لحقوق السكان الاصليين خاصة النساء و الاطفال.

وفي ضوء كل ذلك، فان هذا البلد يفتقد المشروعية لإتهام الدول الأخرى بانتهاك حقوق النساء وتجاهل حقوقهن والمساس بحريتهن. على سبيل المثال، أنه وإثر احداث الشغب التي شهدتها ايران مؤخراً، ان وزيرة الخارجية الكندية السيدة ملاني جولي، صرحت بالقول: اننا مطالبون بالتعريف بصوت النساء في ايران بقوة. ولكن ربما ينبغي للمسؤولين الكنديين، وقبل زعمهم الدفاع عن حقوق المرأة في ايران، ان يجيبوا عن سؤال: كيف تنظر الآلاف من نساء كندا الاصليين الى موضوع حقوق الانسان؟